

صفحة الدراسات في «البناء»، أنشئت لتكون مساحة للابحاث العلمية المتعلقة بشتى المواضيع ذات الصلة في قضايا الأمة والعالم العربي. وهي إذ تتسع لمثل هذه الدراسات تبقى مجالاً مفتوحاً للحوار وطرح الإشكاليات الفكرية

والسياسية وغيرها، تنشيطاً لدور الثقافة في الصيرورة الاجتماعية. علماً أن الآراء التي ترد على مساحة الصفحة تعبر عن رأي أصحابها وليست بالضرورة مطابقة لقناعات الصحيفة. إلا أنه انطلاقاً من القناعة الراسخة بضرورة خلق حوار فكري حول القضايا والإشكاليات كافة وما

أكثرها، والتي تفرض نفسها على صاحب القرار والمتقف وقادة الرأي والمواطن في أي موقع كان، كانت صفحة الدراسات في «البناء» هي الترجمة العملية لهذه القناعة. آمليين أن تشكل هذه الصفحة مساحة فكرية. سياسية تعنى بيهوم الوطن والمواطن، تدرس الحاضر لترسم المستقبل.

## الديمقراطية التعبيرية: نظام الإجماع الفاعل لا نظام الإجماع المطاوع

1/2



وصف سعادته دولته الجديدة بالدولة التي لا تستمد قوتها من انتداب أجنبي

لقد احتل مصطلح الديمقراطية التعبيرية حيزاً واسعاً في الفكر السياسي والاجتماعي، إلا أنه لم يرس على تحديد موحد، ذلك أن الديمقراطية، من حيث هي نتاج للفكر، فهي مرتبطة بشروط الواقع ومضامينه الثقافية – التاريخية. من هنا جاءت المدارس المتعددة في الديمقراطية. والديمقراطية التعبيرية هي إبداع القومية الاجتماعية التي أرسى قواعدها الزعيم سعادته. الدكتور علي حمية قارب موضوع الديمقراطية التعبيرية ببعد موضوعي مقارنة. وكانت مقاربتة تصب في الحاجة إلى إرساء قواعد ديمقراطية تحمي المجتمعات والأفراد في عصر الطغيان الأحادي للعوامة.

### د. علي حمية

احتلت الدولة، نشوءاً وتطوراً ومفهوماً، مركزاً متميزاً في فكر سعادته السياسي، وخصص لها حيزاً في كتاباته ولا سيما في كتابه العلمي «نشوء الأمم».

وقد كنف جهوده خلال فترة قيادته للحزب السوري القومي الاجتماعي، بين عامي 1932-1949، على إنشاء دولة قومية مهيوبة الجانب، على الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط، في المنطقة المعروفة، تاريخياً باسم سورية أو الهلال الخصيب.

وتحقيقاً لهذه الغاية فاض، قوى الانتداب الفرنسي البريطاني على سورية، طيلة فترة الثلاثينات، كما حاول التغام على مستقبل البلاد مع القوى الدولية الجديدة الناشئة في أوروبا، عشية الحرب العالمية الثانية، وخصوصاً ألمانيا وإيطاليا، وأعلن بعد عودته إلى الوطن في أواخر الأربعينات ثورة مسلحة في لبنان انتهت باستشهاده في تموز 1949.

ولقد وعى سعادته باكراً أهمية الدولة في تحقيق السيادة القومية، لذلك وقف نفسه على تحقيق هذا الهدف الكبير الذي يبقى ماثلاً في خطط الحزب الذي أنشئ ليبرص مشروعه النور وتقوم تلك الدولة التي حلم بها يوماً، وخطط لإنشائها وعول على قيامها تغيير مجرى التاريخ في الشرق الأدنى كله!

وكان سعادته كشف عن مشروعه، لأول مرة في خطابه الموسوم «بالخطاب التوجيهي أو المنهاجي» الذي ألقاه في أول اجتماع رسمي سري ضم أعضاء الحزب في أول حزيران عام 1935، إذ أعلن قيام الدولة السورية القومية معتبراً الحزب نواتها الأولى، مخاطباً أعضاء الحزب المجتمعين ومن خلالهم جموع السوريين المنتشرين في الوطن والمغتربات قائلاً: «الحقيقة أيها الرفقاء، أننا قد ترابلنا في الحزب لأجل عمل خطير جداً هو إنشاء دولتنا، ولكن كل واحد منكم عضو دولته المستقلة»<sup>(1)</sup> ووصف دولته الجديدة بالدولة التي لا تستمد قوتها من انتداب أجنبي ولا تستند في نشوئها إلى نفوذ خارجي، على نقبض الحكومات السورية الناشئة حديثاً في كنف الاحتلال الأجنبي التابعة له، والخاضعة لمشيئته والمنفذة لإرادته».

«إن الفرض الذي أنشئ له هذا الحزب غرض أسمي، هو جعل الأمة السورية هي صاحبة السيادة على نفسها ووطنها، فقبل وجود الحزب السوري القومي الاجتماعي كان مصير هذه الأمة معلقاً على إرادات خارجية وكانت أنظارنا دائماً موجهة إلى الإرادات الخارجية بعد أن تكيف أنفسنا وفقاً لها. أما الآن فقد غير وجود الحزب السوري القومي الاجتماعي الموقف. إن إرادتنا نحن هي التي تقر كل شيء فنحن نقف على أرجلنا وندافع عن حقنا في الحياة بقوتنا. ومن الآن فصاعداً تدير إرادتنا نحن دفة الأمور. كل عضو في الحزب السوري القومي الاجتماعي يشعر بأنه أخذ في التحرر من السيادة الأجنبية والعوامل الخارجية المضغعة، لأنه يشعر بأن الحزب هو بمثابة دولته المستقلة التي لا تستمد قوتها من انتداب ولا تستند إلى نفوذ خارجي»<sup>(2)</sup>.

### أولاً. فلسفة نشوء الدولة

ما هو مفهوم نشوء الدولة عند سعادته؟ كيف نشأت وتطورت؟ ما هي وظيفتها؟ ما هو الدور الذي رسمه لها؟ وأين يفتقر عن الماركسيين والليبراليين في نظريته إليها؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة تتطلب الإجابة على سؤال أول، أعم وأشمل، وهو: كيف نشأت الدولة، بشكل عام، وتطورت؟ وهل رافق نشوؤها ظهور الجماعة البشرية، أم أنه حدث في مرحلة لاحقة؟ ثلاثة عناوين تشكل محور البحث في هذا القسم من الدراسة هي:

الجماعة والفرد  
الدولة والمجتمع  
الدولة الديمقراطية القومية

### المجتمع والفرد

يمهد سعادته لبحثه في نشوء الدولة وتطورها ببحث نشأة الحقوق وتطورها عند الجماعات البشرية، لاعتقاده أن الدولة «بما تنطوي عليه من حقوق»<sup>(3)</sup>. فالحقوق، عنده، هي أول إشارة إلى وجود الدولة، وعليه فنشوء الحقوق وتطورها هما في أساس نشوء الدولة وتطورها. وهذا يعني أن لا دولة حيث لا حقوق؛ فشرط الدولة لكي تكون كذلك... هو أن تشمل على نظام من الحقوق حتى وإن كان نظاماً في مستوى الحقوق البسيطة. يقول سعادته: «يجب أن ننظر إلى الحقوق إذا كنا نريد أن نحصل على تجديد حقيقي للدولة»<sup>(4)</sup>.

بيد أن سعادته أولاً في بسط نظريته في الاجتماع الإنساني لأنه لا يعقل الكلام عن الحقوق أو عن الدولة خارج نطاق المجتمع البشري. وفي تحليله لنشأة المجتمع الإنساني، يعتبر أن الجماعة لا الفرد، هي في أساس هذا الاجتماع، فعبئنا نحاول أن نجد الفرد حتى في «أحط درجات الاجتماع البشري وأبسطها»<sup>(5)</sup>.

فليس للفرد وجود اقتصادي أو حقوقي مستقل، ولذلك ليس هو في بداءة الاجتماع البشري ولا شأن له في تعيينه أو تحديده كقيته، «إن هو إلا نقطة في موجة صغيرة لا يمكن تعيينها، كغنية وكنية، إلا إذا فصلتها عن جسمها»<sup>(6)</sup>.

فالمجتمع إذاً، هو «الحالة والمكان الطبيعيان للإنسان الضروريان لحياته وارتقائه»<sup>(7)</sup>. وإذا كان المتحد، لا الفرد، هو كل شيء في بداية الاجتماع الإنساني حتى في تلك المرحلة الموعلة في القدم، فإن الأوهام والاعتقادات شكلت كل حياة المتحد النفسية. ولذلك تحولت كل جماعة إلى طوطم واتخذت لنفسها رمزاً من حيوان أو نبات أو جبل تعرف به. وفي هذه المرحلة البدائية أو المتوحشة ارتبطت الحقوق بالأمومة ثم بالابوة. غير أن هذا التحول من

الحقوق الأمومية إلى الحقوق الأبوية حدث في أزمنة ليس لنا بها صلة تاريخية مطلقاً بحيث لم يعد ممكناً تقصي ذلك تاريخياً حتى أقدم الشرائع، كشرعية حمورابي مثلاً<sup>(8)</sup>.

هذه الحقوق، التي ظهرت في مجتمع الطولم، أمومية كانت أم أبوية، كانت حصيلة القوى المناهضة التي تحرك حياة الطولم وتعمل على تأمين سلامته كالعادة والتقاليد والدين، ولم تكن نتيجة «الفوارق الاجتماعية» التي ظهرت لاحقاً، كما سنرى، واقتضت تنظيماً خاصاً بها. ولذلك لا يمكن أن نجد الدولة في هذه الحقوق الطوطمية، بينما نجد المتحد (المجتمع) في أوهامه وعاداته وتقاليد<sup>(9)</sup>.

غير أن استتثار الرجل بالمرأة، في مرحلة لاحقة، أدى إلى قيام الرأس أو الشيخ على رأس القبيلة، ما أحدث انقلاباً جذرياً في صيرورة المجتمع البشري، إذ استطاع المشايخ، بوصفهم قوة جديدة ناشئة، القضاء على ما تبقى من نظام الطولم الأمومي وإنشاء الإمارة الخاصة أو المشيخة وإرساء سلطتهم عليها<sup>(10)</sup>.

في هذه المرحلة، حيث ظهرت «الفوارق الاجتماعية» ضمن الجماعة الواحدة، بين الشيخ أو الأمير وحاشيته من جهة وبقيّة أبناء العشيرة والعشائر من جهة ثانية، ولدت الحقوق ونشأت الدولة بوصفها قوة فيزيائية تخضع الناس وترهبهم<sup>(11)</sup>.

غير أن التشرع في هذه المرحلة، (مرحلة المشيخة، ارتكزت إلى السر والعمارة والدين، فضلاً عن العادة التي هي أول تشريع. ولذلك لا يصح أن نطلق على الدولة، في هذا الطور، اسم منظمة، فهذا الاسم تحفظ به الدولة التاريخية، أي الدولة التي شكلت الإدارات وسجلت الحقوق القانونية<sup>(12)</sup>.

نستنتج مما تقدّم أن الدولة ظهرت مع تطور الجماعة البشرية لا مع ولادتها مباشرة، وأن هذا الحادث الخطير لم يكن حصوله في المجتمعات الأولية البسيطة لانفتاحها إلى الثقافة والحقوق، بل في المجتمع المركب ولو تركيباً بسيطاً.

وعليه لا يمكن الكلام عن ولادة الحقوق، وبالتالي، بروز سلطة مرجعية تدير شؤون المجتمع وتفصل في النزاعات الداخلية، سميت اصطلاحاً دولة، إلا حيث ظهرت «الفوارق الاجتماعية» ونشأت الحاجة إلى قوة فصل أو ردد بين الأقرقاء في الجماعة الواحدة.

### الدولة والمجتمع

لقد ارتبط ظهور الدولة، إذن، بالمجتمع المركب، أي المجتمع المتطور نسبياً، لا المجتمع البسيط أو المتوحش. وهنا يبرز



السؤال التالي: ما طبيعة العلاقات التي تربط الدولة إلى المجتمع؟ وما أهمية الدولة بالنسبة إلى حياة المجتمع وتطوره؟ أما الدولة التي ظهرت في المجتمعات المتطورة المنشئة للثقافة والعمران، فهي وحدها التي تستحق اسم المنظمة السياسية لأنها تطورت من مرحلة الاستبداد في العصور القديمة إلى المرحلة الديمقراطية الحديثة، مارة تدريجياً بعدد من المراحل، تبعاً لتطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي ومستوى الثقافة العقلية.

أصبحت الدولة، منذ نشوئها تمثل شخصية المجتمع وصورته، وهذا يعني أن الدولة ليست حادثاً عرضياً في حياة المجتمع، إنها أحد عناصره، بل «صورته»، أي مظهره الخارجي، وشخصيته التي تميزه عن غيره من الجماعات والمجمعات.

ج- إن الدولة استطاعت حيث «مكّنت من ذلك البيئة ووجهة» «الحياة» أن تصهر جماعات متناقضة، في أصولها وثقافتها، في بوتقة واحدة.

فالدولة «تشكل» المجتمع، من جهة، بوصفها منظمة مركزة إلى نظام موحد للحقوق والواجبات، وتمثل، هذا المجتمع من جهة ثانية، معبرة عن شخصيته الموحدة التي هي رمز وحدته ومصدر نظرتها إلى الحياة والكون والغن.

د- إن دور الدولة لا يقتصر على توحيد العناصر المكوّنة للمجتمع، وتنظيم علاقات أجزائها بعضها ببعض، والتعبير عن شخصية

المجتمع بل يتناول شؤوناً أخرى، فقد يصبح المجتمع ذاته هدفاً من الأهداف السياسية للدولة، فالدولة تدفع المجتمع أحياناً إلى أن يخضع إلى أهدافها. والحقيقة أنّ الدولة ما كادت تشعر بوجودها وكونها سلطة في المجتمع حتّى أخذت تسبعل على المجتمع وتصرفه في أغراضها<sup>(14)</sup>.

وهذا ما حدث مع الدولة الإمبراطورية المستبدة، في الشرق كما في الغرب، على السواء. ولكن الدولة الديمقراطية القومية التي نشأت حديثاً هي أقل هيمنة على المجتمع من سابقتها الدولة الإمبراطورية، لأنها ولدت على قاعدة التعبير عن الإرادة العامة، وليس إخضاع الإرادة العامة لإرادتها هي.

هـ- يختم سعادته هذا المقطع بقوله: «أن الدولة تنشئ التاريخ». وهو يراد هنا على كل الذين يحاولون التقليل من فاعلية الدولة في تحقيق التاريخ الإنساني، فالدولة هي التي تنشئ التاريخ (انظر: ناصيف نصار في كتابه تصورات الأمة المعاصرة، ص 436).

نصل، مما تقدّم، إلى القول إن الدولة ضرورية لوجود الأمة، حتى ولو لم تكن سبباً لنشوئها. إنها ضرورية أيضاً لكيان الأمة الاجتماعي الاقتصادي، كما اللغة ضرورية لوحدها الروحية والعقلية. ويقول سعادته بهذا المعنى: «أما الوحدة السياسية فهي التاج الذي تتوج به الأمة نفسها وتحصل به على اعتراف الأمم الأخرى بحقها في الحياة وكرامتها الشخصية. ولكن الوحدة السياسية ليست شرطاً للأمة ولا عنصراً من عناصرها ولكنها ضرورة من ضرورات الأمة ليكون كيانها الاجتماعي – الاقتصادي قيمة حيوية عملية. كل أمة تتخج، بطبيعة وجودها إلى إنشاء دولة تضمن لها سيادتها وحقوقها الإنترنسيونية»<sup>(15)</sup>.

### 3 – الدولة الديمقراطية القومية

يرى سعادته أن الدولة القومية التي تطورت نحوها الحياة السياسية في المجتمعات الحديثة هي دولة ديمقراطية، لأن الدولة الحديثة قامت على مبدأي: القومية والديمقراطية<sup>(16)</sup>. فكل جماعة ارتقت إلى مرتبة القومية والوجدان القومي تطوّرت حياتها السياسية باتجاه الديمقراطية. فالديمقراطية لا تنشئ إلا في وسط قومي: «كانت الدولة قبل نشوء القومية إرادة خصوصية تفرض نفسها على المجموع الذي تشمله، أما بعد نمو القومية فقد أصبح النظام والهيئة الممثلين لإرادة الأمة، فالدولة وحكومتها ليستا مظهرين اجتماعيين نهائيّين، بل تقومان على ما هو أعمق منهما، على حياة المتحد وإرادته»<sup>(17)</sup>.

فالقومية عبّنت حدود الدولة الحديثة، واستعملت البيئة الجغرافية التي تحتضن أبناء المجتمع القومي، من دون أن تقيم وزناً للأصول العرقية أو المعتقدات الدينية والثقافية.

عناصره، الدولة القومية لا تتأسس على معتقدات باطلّة أو إرادة وهمية، بل على إرادة متحدتها الاجتماعي. وهي لذلك دولة ديمقراطية، لأن تمثيل الإرادة العامة مبدأ ديمقراطي لم تعرفه الدولة السابقة: «هذا هو المبدأ الديمقراطي الذي تقوم عليه القومية. فالدولة الديمقراطية هي دولة قومية حتماً، فهي لا تقوم على معتقدات خارجية أو إرادة وهمية، بل على إرادة عامة ناتجة من الشعور بالاشتراك في حياة اجتماعية اقتصادية واحدة. الدولة أصبحت تمثل هذه الإرادة. فتمثيل الشعب هو مبدأ ديمقراطي قومي لم تعرفه الدول السابقة. الدولة الديمقراطية لا تمثل التاريخ الماضي ولا التقاليد العتيقة ولا مشيئة الله ولا المجد الغابر، بل مصلحة الشعب ذي الحياة الواحدة الممثلة في الإرادة العامة».

في الإجماع الفاعل، لا في الإجماع المطاوع»<sup>(18)</sup>.

### مراجع

- مراجع البحث
1. سعادته، الآثار الكاملة، الجزء الثاني، بيروت 1976، ص 177.
  2. المرجع السابق ص 177.
  3. سعادته، نشوء الأمم، الطبعة الخامسة، بيروت 1972، ص 91.
  4. نشوء الأمم، المصدر نفسه.
  5. نشوء الأمم، المصدر نفسه.
  6. نشوء الأمم، ص 92.
  7. نشوء الأمم، ص 51.
  8. نشوء الأمم، ص 94.
  9. نشوء الأمم، ص 97.
  10. نشوء الأمم، ص 98.
  11. نشوء الأمم، ص 97.
  12. نشوء الأمم، ص 103.
  13. نشوء الأمم، ص 104.
  14. نشوء الأمم، ص 104.
  15. نشوء الأمم، ص 163.
  16. نشوء الأمم، ص 124.
  17. نشوء الأمم، ص 132.
  18. نشوء الأمم، ص 130-131.



مجلس النواب اللبناني